

4- المعيار الوضعي

نسبة أو رقم محدد تقوم بوضعه هيئة ذات اختصاص وتطلب من المعنيين الالتزام به مثل النسب التي يضعها البنك المركزي ويطلب من البنوك الالتزام بها مثل نسبة القروض إلى الودائع.

وتتلخص الفوائد التي يجنيها المحلل المالي من استعمال المعايير في الآتي:

- 1- إكساب النسبة أو الرقم المطلق معنى يمكن تفسيرهما في ضوءه.
- 2- اكتشاف الانحراف عن المعيار الذي استعمل، وقد يكون الانحراف بالزيادة أو النقص.
- 3- تفسير مدلولات هذا الانحراف.
- 4- اتخاذ القرار الملائم في ضوء الانحراف عن المعيار.

ولسوف نعود لبحث موضوع معايير التحليل المالي بتفصيل أكثر في الوحدة الثامنة إن شاء الله تعالى.



تدريب (2)

- ارجع، عزيزي الدارس، إلى الجدولين رقم (1) و (2) واستخرج لعام 2004 ولعام 2003:
- 1- معدل دوران الأصول الثابتة .
 - 2- الفترة الزمنية اللازمة لتحويل إلى نقد.
 - 3- أي معيار من هذين الجدولين لمعدل دوران البضاعة في المخزن.
 - 4- معدل الدوران ثم الفترة الزمنية .
 - 5- انحراف معدل دوران البضاعة لعام 2004 عن المعيار الذي استخرجته.
 - 6- هل وضع الشركة في السنة الأخيرة أفضل أم أسوأ من المعيار وبكم يوماً؟
 - 7- لو أردت استخراج معيار الصناعة، فماذا يلزمك؟

2.3 أسلوب التدفقات النقدية لطالب الائتمان Cash Flows

عزيزنا الدارس، لعلك تستطيع أن تتصور أن صندوق أي شركة أو مؤسسة هو خزان كخزان الماء له حنفيتان: واحدة في أعلاه والثانية في أسفله ويتدفق إليه الماء ومنه (أو النقود الجاهزة) فتدخله من الفتحة العليا وتسمى تدفقاً نقدياً إلى الداخل Cash In-flow وتخرج من الفتحة السفلى وتسمى تدفقاً نقدياً إلى الخارج Cash out-flow. أما ما يبقى

في الخزان نتيجة لهذه التدفقات فيسمى صافي التدفق النقدي Net cash flow . ما رأيك بهذا التشبيه؟ رائع اليس كذلك؟ ماذا يحصل لو كانت كمية الماء الداخلة أكثر من الخارجة؟ الجواب بسيط: ترتفع كمية الماء في الخزان (يزداد الرصيد النقدي) والعكس صحيح. ومن هنا أنت أهمية متابعة البنك للتدفقات النقدية لطالب القرض. ولدراسة ذلك، يتم تجهيز قائمة خاصة تسمى قائمة التدفق النقدي Cash flow statement أو قائمة المقبوضات والمدفوعات النقدية Cash Receipts and Disbursements Statement لطالب القرض. وبناءً عليها وعلى الأمور الأخرى، يتخذ البنك قراره بمنح الائتمان أو حجه.

والآن، بعد أن عرفنا الفكرة الأساسية، دعنا نعالج الموضوع بشيء من التفصيل فنسأل

ثم نجيب:

- 1- ما عناصر التدفق النقدي إلى الداخل، عموماً؟
- 2- ما عناصر التدفق النقدي إلى الخارج، عموماً؟
- 3- ما صافي التدفق النقدي؟ وما الرصيد النقدي؟
- 4- ما الوضع الأفضل للشركة ولماذا؟
 - أ- أن يزيد التدفق الداخل على التدفق الخارج؟
 - ب- أم أن يزيد التدفق إلى الخارج على الداخل؟
 - ج- أم أن يتساويا؟

وفيما يلي الإجابات:

عناصر التدفق النقدي إلى الداخل :

- وتتلخص، عموماً، بجميع العمليات التي تؤدي إلى قبض نقد جاهز وهي:
- 1- المبيعات النقدية بأنواعها (مبيع بضاعة، مبيع أصل من الأصول الثابتة).
 - 2- تحصيل الديون بأشكالها المختلفة.
 - 3- أية مبالغ نقدية داخلة مثل الاقتراض النقدي بشتى أنواعه.
 - 4- أية عمليات تؤدي إلى قبض النقد الجاهز فور حدوثها مثل الأسهم، أوقبض أرباح و/أو فوائد، أو خصم كمبيالات ... إلخ.

عناصر التدفق النقدي إلى الخارج

- تتلخص، عموماً، بالعمليات التي تؤدي إلى دفع النقد الجاهز فور حدوثها مثل:
- 1- المشتريات النقدية بأنواعها.

- 2- دفع ثمن البضاعة نقداً.
- 3- دفع الرواتب وبقية المصروفات النقدية نقداً.
- 4- سداد الديون نقداً بشتى أنواعها (سداد ذمم دائنة وأوراق دفع).
- 5- توزيع الأرباح النقدية.
- 6- أية عمليات تؤدي إلى دفع نقد جاهز فور حدوثها مثل شراء أصل من الأصول الثابتة دفع إيجار المحل، أو شراء أسهم و/أو سندات ... إلخ نقداً).

صافي التدفق النقدي

هو الفرق بين التدفق إلى الداخل والتدفق إلى الخارج. والسؤال المهم هو: ألا يمكن أن يكون التدفق إلى الخارج المطلوب من الشركة أكبر من التدفق إلى الداخل؟ والإجابة نعم، يمكن ذلك وعندها تعاني الشركة من مشكلة العسر المالي وعدم تمكنها من الدفع فتلجأ إما إلى:

- أ- استعمال ما يكون متوافراً لديها من أرصدة نقدية (رصيد نقدي) وإما
- ب- تأجيل الدفعات المستحقة وإما
- ج- الاقتراض.

الرصيد النقدي في نهاية الفترة

ويتمثل بالنقد الجاهز في الصندوق مضافاً إليه الحساب الجاري في البنك. وهو يساوي الرصيد النقدي في بداية الفترة مضافاً إليه (أو مطروحاً منه) صافي التدفق النقدي خلال الفترة.

والآن، عزيزي الدارس، هل تستطيع الإجابة عن بقية الأسئلة؟ وأولها: أيهما أفضل للشركة أن يكون:

التدفق النقدي إلى الداخل يساوي التدفق النقدي إلى الخارج أم أكبر منه أم أقل ولماذا؟ حاول الإجابة.

لن نطيل عليك .. أفضل وضع هو عندما يتساوى التدفق النقدي إلى الداخل مع التدفق النقدي إلى الخارج وذلك لأنه:

إذا كان التدفق النقدي إلى الداخل أكبر من التدفق النقدي إلى الخارج، فماذا يحصل للرصيد النقدي؟

لاشك في أنك تعرف أنه سيزداد. وماذا يعني الرصيد النقدي الكبير؟ لا شك في أنك تعرف أنه نقود معطلة خاملة لا تدر ربحاً ولكنها مكلفة! يا للعجب! نقود ومكلفة!

نعم، ولا تعجب؛ فتكاليفها هي كما يلي:

1- تكاليف حفظها من السرقة.

2- تكاليف الفرصة البديلة المضاعفة Opportunity Cost، أي الأرباح التي كنت ستحصل عليها لو أنك شغلتها وبتعبير آخر، لو سارعت في عملية تدفقها إلى الخارج إلى نواح مثمرة بشكل أو بآخر، ويتم ذلك على أوجه كثيرة؛ فإذا كان عليك دين استعملتها لسداده فسينتج عنه:

أ- توفير الفوائد

ب- تحقيق سمعة ائتمانية جيدة (تعزيز نظرة الآخرين إلى قدرتك على السداد ورغبتك فيه).

وإذا لم يكن عليك دين وكانت هنالك فرصة استثمارية جدية، فلماذا تضيعها؟

هل اقتنعت؟ حسناً، ولعلك لا تحتاج لأن نشرح لك لماذا لا يكون التدفق النقدي إلى الداخل أقل من التدفق النقدي إلى الخارج جيداً. لأنه سبق أن ذكرنا أن ذلك قد يؤدي إلى التوقف عن الدفع وحصول العسر المالي. وهذا أمر سيئ لأنه يضر بسمعة المقترض الائتمانية وقدرته على السداد حتى لو كان راغباً فيه.

والآن إليك الجدول رقم (3) الذي يمثل قائمة تدفق نقدي للشركة المزدهرة ويسمىها بعض المختصين أيضاً قائمة المقبوضات والمدفوعات النقدية . Cash Receipts & Disbursements .

الجدول رقم (3)

الشركة الوطنية المزدهرة

قائمة التدفق النقدي (أو) قائمة المقبوضات والمدفوعات

بالآلاف الدينانير	1- المقبوضات (التدفق إلى الداخل)
	المبيعات النقدية
32	بيع استثمارات مؤقتة
9.5	خصم أوراق قبض لدى المصرف
2.5	بيع جزء من الأرض المملوكة للشركة
12	فوائد مقبوضة على الوديعة لدى المصرف
1	إيرادات من إيجار العقار المملوك للشركة
2	بيع آلات قديمة
7	إصدار أسهم جديدة
4	أرباح مقبوضة من استثمارات الشركة
1.5	تحصيلات ذمم مدينة
8.5	استرداد تأمينات
0.5	تعويض من شركة التأمين
6.5	اقتراض طويل الأجل
55	
142	مجموع المقبوضات النقدية (التدفق الداخل)
	2- المدفوعات (التدفق إلى الخارج)
	شراء آلات
25	توزيع أرباح على المساهمين
40	مشتريات نقدية
18	سداد ذمم دائنة
10	سداد أوراق دفع
12.5	رواتب وأجور ومصاريف إدارية
24.5	مصاريف متنوعة
12.5	فوائد على قروض البنك
25	سداد قسط من القروض للبنك
20	دفع ضرائب دخل
85	دفع تأمينات
45	قسط التأمين ضد الحريق
5	مجموع المدفوعات (التدفق الخارج)
322	
	3- صافي التدفق النقدي = التدفق النقدي إلى الداخل - التدفق إلى الخارج = الفائض (العجز)
	= 322 - 142 = (180) عجز
	(180)

والآن، عزيزنا الدارس، وبعد أن عرفنا من الجدول رقم (3) أن صافي التدفق النقدي للشركة المزدهرة كان عجزاً مقداره (180) ألف دينار، فمن أين سيتم تمويل هذا العجز؟ إن الأمر لا يحتاج إلى تفكير عميق، ولعلك تدرك أن الجواب هو من الرصيد النقدي الموجود لدى الشركة أو الاقتراض. والآن لنرجع إلى موضوعنا الأصلي وهو: متى يتم اتباع أسلوب التدفق النقدي لمنح الائتمان؟ والإجابة بكل بساطة هي: يتم اتباع هذا الأسلوب لتمويل الاحتياجات طويلة الأجل، مثل تمويل الاستثمارات طويلة الأجل وتمويل الأصول المتداولة الدائمة وتمويل الأصول الثابتة.

أما أنواع الائتمان المطلوبة من حيث الأجل فهي - بكل بساطة - الائتمان المتوسط الأجل والائتمان طويل الأجل على أساس أن الأصول التي تمول بهذا الأسلوب هي أصول دائمة أو طويلة الأجل وتعمل على توليد أصول أخرى متداولة يمكن تحويلها إلى نقدية بعد اكتمال دورة تشغيلها بنجاح. وتستعمل تلك النقدية في سداد الالتزامات التي تنشأ بسبب هذه القروض طويلة أو المتوسطة الأجل مثل الفوائد والأقساط؛ فالأصول الدائمة طويلة الأجل أصول المتوقع منها أن تكون مولدة للدخل وإلا فلن يتم اقتناؤها. وبما أن القروض المعتمدة على التدفقات النقدية تعد قروضاً طويلة الأجل، فإن مخاطرها أكبر من مخاطر القروض الممنوحة على أساس تحول الموجودات. لذلك فلن يتم منح هذه القروض إلا بعد دراسة مخاطر المقترض وقدرته المستقبلية على البقاء والاستمرار.



تدريب (3)

إذا علمت أن الرصيد النقدي في الشركة المزدهرة في بداية الفترة كان 20 ألف دينار، ارجع للجدول رقم (3) واستخرج ما يجب أن يكون عليه الرصيد النقدي لتلك الشركة في نهاية الفترة.

3.3 أسلوب حماية الموجودات لطالب الائتمان

غالباً ما تأخذ القروض المعقودة بهذا الأسلوب شكل الجاري مدين وهو أسلوب يتم اللجوء إليه لتمويل الاحتياجات قصيرة الأجل المتكررة. وهو بهذا يشبه - إلى درجة كبيرة - أسلوب تحويل الأصول، وهو يصلح لتمويل الأصول المتداولة الدائمة (ارجع إلى الجدول (1)) ولعلك تدرك أنه من طبيعة هذه الأصول أن لا يصل رصيد الموجود فيها إلى الصفر مع أنها متداولة. وهذا يعني أنها تتجدد باستمرار؛ مما يعني أن تمويلها يتجدد باستمرار بمعنى أن رصيد القرض لا يصل إلى الصفر وإنما هو رصيد نشط يتجدد باستمرار كلما قام

المقترض بشراء بضاعة (على سبيل المثال) بعد أن يكون سدد جزءاً من القرض من مبيعاته وهكذا.

ولكن بعض البنوك أو معظمها تطلب شرط تصفير الرصيد Cleaning up ؛ بمعنى أنها تعطي القرض (تفتح الائتمان أو جاري مدين) لمدة زمنية معينة تشترط أن يكون المستفيد قد سدد كامل قيمة الحساب (أي أصبح رصيد الحساب صفراً) في نهاية المدة المتفق عليها قبل أن يجدده له مرة ثانية.

والآن، لعلك تتساءل: ما الحكمة من ذلك طالما أنها ستجدده له؟ فما رأيك؟ فكري! لن أطيل عليك، إن الحكمة من وراء ذلك هي إعطاء البنك فرصة لإعادة النظر في أمر ذلك المقترض في ضوء مسلكياته من حيث القدرة على السداد والرغبة فيه والمماطلة أو عدمها وما إلى ذلك. فإن كان ممن لا يحافظون على سمعتهم الائتمانية كان من السهل على البنك أن لا يجدد له الائتمان عندما يتم تصفير الرصيد.



أسئلة التقويم الذاتي (2)

- 1- أيهما أفضل أن يكون التدفق النقدي إلى الداخل أكبر من التدفق النقدي إلى الخارج أم يساويه أم أقل منه ولماذا؟
- 2- متى يستعمل أسلوب التدفق النقدي لمنح الائتمان؟
- 3- عرّف المصطلحات التالية: الأصول المتداولة، الأصول الثابتة (طويلة الأجل)، تصفير الرصيد.
- 4- ارسم شكلاً تبيين فيه أصناف الأصول المتداولة من وجهة نظر المحللين الماليين.
- 5- اذكر أسلوب تمويل: الأصول الثابتة، الأصول المتداولة المؤقتة، الأصول المتداولة الدائمة.
- 6- كيف تعرف الفترة الزمنية اللازمة لتحوّل الأصول المتداولة إلى نقد؟ وكيف تعرف أنها ملائمة أم لا؟
- 7- كيف تستخرج معدل دوران المخزون السلعي ومدة بقاءه في المستودعات؟

4. خصائص تحليل الائتمان

عزيزنا الدارس، إن تحليل الائتمان نوعين: **فنياً ونوعياً**؛ **فالتحليل الفني** للائتمان يتضمن أموراً كثيرة منها ما يتعلق **بالسلعة التي يتعامل بها طالب الائتمان** وعليه إنتاجها إذا كان المشروع المطلوب له الائتمان سيقوم بإنتاجها، وهل هي سلعة ضرورية أم كمالية، وهل لها بدائل أم هي بديلة لسلعة أخرى سائدة في السوق، وكذلك تكاليف إنتاجها وسعر بيعها ونوع الطلب عليها. أما **التحليل النوعي** للائتمان فيتضمن معلومات **تفصيلية عن المشروع المطلوب الائتمان لإنشائه** من حيث إدارته وملكيته وموقعه وقدرته على التسويق وعلى توزيع منتجاته ودرجة استخدامه للتكنولوجيا الحديثة... إلخ.

ولعلك تعرف أن للتحليل، عموماً، خصائص ونواحي يجب الانتباه لها وأخذها بعين الاعتبار سنأتي على ذكر أبرزها لاحقاً. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تحليل الائتمان يهدف إلى الحد من مخاطره وتقليلها حيث لا يمكن - كما تعرف - القضاء عليها وإزالتها نهائياً، أقول إن تحليل الائتمان ناحية تطبيقية - يشترك مع التحليل المالي، عموماً، في العديد من الخصائص وينفرد - بوصفه حقلاً تطبيقياً خاصاً من حقول التحليل المالي - بخصائص معينة تعطيه صفاته الخاصة به. ولسنا في مجال مناقشة خصائص التحليل المالي ونقاط ضعفه، عموماً، ولكنك إن كنت مهتماً بالموضوع فما عليك إلا الرجوع إلى المراجع ذات العلاقة وهي كثيرة ومتعددة. أما فيما يتعلق بخصائص تحليل الائتمان فإنه متصف **بالخصائص التالية بغض النظر عن كونه تحليلاً فنياً أو نوعياً**:

أولاً: أنه تحليل شمولي

أي أنه يغطي نواحي متعددة تشمل الاقتصاد، عموماً، والمصرف مانح الائتمان والشركة والشخص طالب الائتمان. وفيما يلي تفصيلات هذه الأمور:

أ- فيما يتعلق بالمصرف:

إن تحليل الائتمان الشمولي:

1- يحلل قدرة البنك على منح الائتمان من حيث:

أ- القوانين والأنظمة التي تحكم عملية منح الائتمان التي يخضع لها في نشاطه هذا.

ب- النواحي المالية من حيث:

- مدى توافر الأموال الممكن إقراضها.

- حجم المبالغ الممكن إقراضها لمتعامل واحد.

- نسبة الإقراض إلى الودائع.

- نسبة السيولة المطلوبة منه ومدى تأثير القرض على هذه النسبة ... إلخ.
ج- مدى المخاطر التي يتعرض لها المصرف الناتجة عن منحه لذلك الائتمان لطالبه.

د- مستوى المخاطر التي يكون المصرف على استعداد لتحملها وتأثير ذلك القرض على ذلك المستوى.

ب- فيما يتعلق بالمقترض:

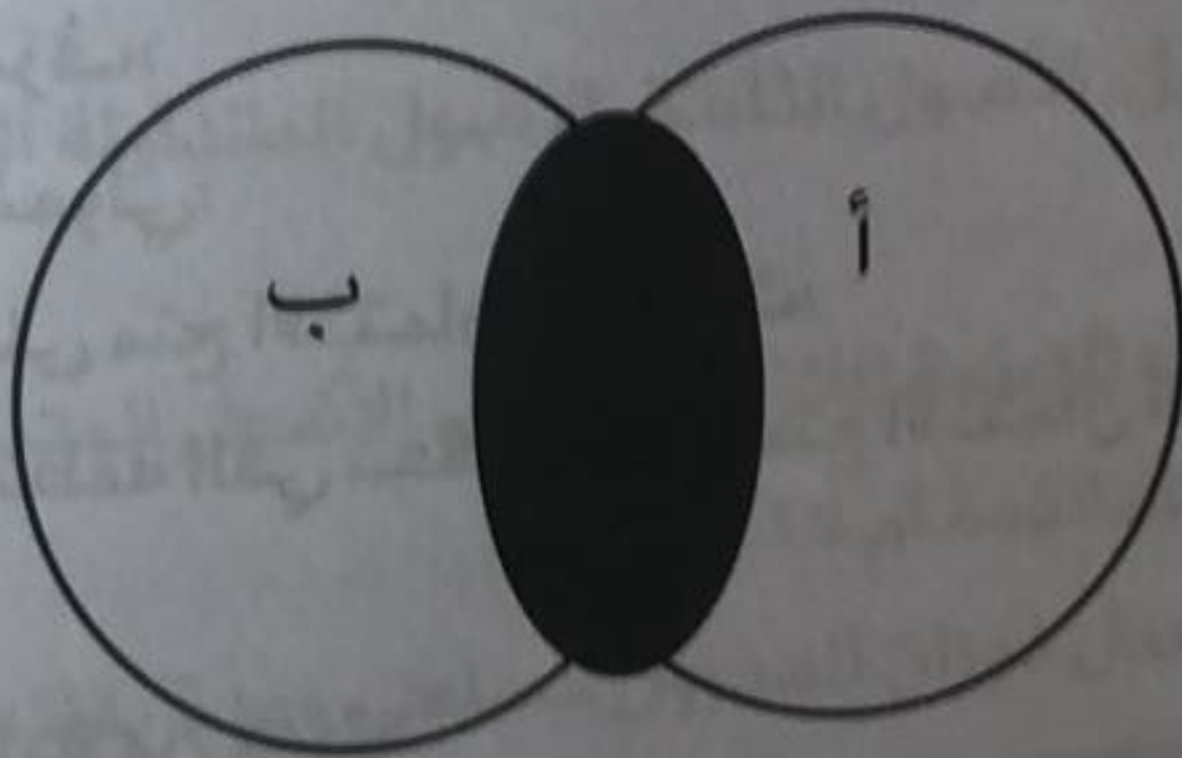
إن التحليل الشمولي يحل:

1- قدرة المقترض على السداد ويتم التعرف عليها عن طريق تحليل مركزه المالي وملاءته المالية والضمانات التي يقدمها ... إلخ.

2- رغبته في السداد: ويتم التعرف عليها عن طريق معرفة تاريخه في التعامل وسمعته الائتمانية.

وقد يكون للمقترض قدرة كبيرة على السداد ولكن لا رغبة حقيقية لديه في السداد، أو بالعكس، فقد يكون لديه الرغبة الحقيقية في السداد ولكن تنقصه المقدرة على السداد، إذن ما الحل؟

لعلك تدرك، عزيزنا الدارس، أن الحل يكمن في التحليل الشمولي لأوضاع طالب الائتمان من حيث القدرة على السداد والرغبة فيه؛ فلو مثلنا الرغبة في السداد بالدائرة (أ) والقدرة على السداد بالدائرة (ب)، فإذا تقاطعت الدائرتان كما في الشكل رقم (1).



الشكل رقم (1)

فإن منطقة التقاطع (ج) التي تمثل القدرة على السداد والرغبة فيه هي المعيار؛ بمعنى أنه كلما زادت المساحة التي تشغلها المنطقة (ج) لطالب الائتمان كان ذلك مشجعاً للمصرف لأن يمنحه الائتمان، والعكس صحيح.

ثانياً: أنه تحليل تصفوي

ومعنى ذلك أنه يفحص قدرة طالب الائتمان في السداد والرغبة فيه في حالة توقف مشروعه عن العمل.

ثالثاً: أنه يتصف بعدم تناظر المعلومات المقدمة للمصرف مع الحقيقة في بعض

الأحيان، ولكنه يسعى عن طريق تحليل الرغبة في السداد، إلى تقليص الفجوة الناجمة عن عدم تناظر المعلومات المقدمة من طالب الائتمان للمصرف ووضعها المالي الحقيقي.

رابعاً: أنه يستعمل المعايير المتعددة المستويات

من خصائص تحليل الائتمان المصرفي استعماله لمعايير متعددة المستويات تساعد إدارة البنك في إدراك مخاطر منح الائتمان بموضوعية، بالإضافة إلى توظيف المعرفة التنظيمية والخبرات العملية والتجارب السابقة التي قد يكون قد مر بها كل من المصرف وطالب الائتمان لدعم قرارات منح الائتمان أو حجبها.

خامساً: أنه يعتمد على التدفقات النقدية Cash Flows لطالب الائتمان أكثر

من مجرد القوائم المالية العادية (الميزانية والأرباح والخسائر) لأن المقترض سيقوم بالسداد من الأرصدة النقدية الفعلية الموجودة لديه وليس من الأرباح المتمثلة في البضاعة الموجودة في المخزن ولا من أرصدة الذمم المدينة أو المستحقات التي للشركة على الآخرين وقد تم بيانه.

سادساً: أنه يحلل التوجهات الاقتصادية، عموماً.

أما من ناحية الاقتصاد فيتعلق تحليل الائتمان بتحليل توجهات الاقتصاد: هل هو نحو الازدهار والنمو أم الركود أم التضخم وما إلى ذلك. ومن الطبيعي أن تكون توقعات وضعية الازدهار والنمو والتضخم، وحتى الثبات، من العوامل التي تساعد على منح الائتمان بعكس التوقعات عن الركود.

5. تقييم مخاطر تحويل الموجودات إلى حيازة المصرف مانح الائتمان

المقصود هنا هو تحويل الموجودات إلى حيازة المصرف بوصفه ضماناً. إن هذا التحويل لا يعني أن المصرف أصبح مالكا لها بل يعني أن المصرف يشرف بشكل أو بآخر على عمليات بيعها.

والموجودات إما أن تكون بضائع وإما أوراقاً مالية أو موجودات ثابتة كالعقار؛ ففي حالة البضاعة توضع في مستودعات يشرف عليها المصرف؛ فكلما سدد المقرض جزءاً من ثمنها أفرج المصرف عن جزء من البضاعة معادل له ... وهكذا.

ولكي تصلح البضاعة لمثل هذا الإجراء، يجب أن تتوافر فيها شروط منها:

1- أن تكون متجانسة الوحدات.

2- قابلة للتخزين بسهولة.

3- غير قابلة للتلف خلال فترة القرض على الأقل.

أما إذا كانت الموجودات أوراقاً مالية؛ أسهماً أو سندات، ففي هذه الحالة، توضع في حيازة المصرف ويتم الإفراج عنها شيئاً فشيئاً وبشكل يتناسب مع ما يقوم المقرض بسداده من القرض.

أما إذا كانت الموجودات موجودة ثابتة كالعقار أو الآلات فيجب أن تكون قيمتها السوقية المتوقع الحصول عليها عند الاضطرار إلى بيعها أكبر من قيمة القرض المقدمة ضماناً له بمقدار كاف لتغطية تكاليف الإجراءات القانونية لنقل ملكيتها إلى المصرف ليتمكن من بيعها ولتغطية الانخفاض في قيمتها لأنها ستباع بشكل اضطراري ولأن المشتريين قد لا يدفعون الثمن العادل.

عرفنا من الفقرات السابقة أن الموجودات تتحول إلى نقد جاهز ولكن بفترات زمنية مختلفة تعتمد على طبيعة هذه الموجودات، ومن المخاطر التي قد تنشأ في هذا المجال عدم تحول الموجودات إلى النقد بالسرعة المطلوبة و/أو بالكمية المطلوبة مما قد ينشأ عنه عدم قدرة المقرض على الوفاء أو ما يعرف فنياً بالعسر المالي *Insolvency*.

والعسر المالي نوعان؛ فني *Technical Insolvency* وحقيقي *Real Insolvency*. أما الفني فهو عسر مالي مؤقت وسببه هو تأخر تحول الموجودات أو بعضها إلى نقد جاهز

بشكل مؤقت؛ فلو أعطيت الوقت الكافي ليتم ذلك التحول لانفجرت ضائقة المقترض المالية وسدد ما عليه.

أما العسر المالي الحقيقي فهو أشد خطراً من العسر المالي الفني ويكون عندما تصبح القيمة السوقية لموجودات المدين أقل من قيمة الديون التي عليه. وقد يكون السبب هو ضغط الدائن على المدين لإجباره على الوفاء وعدم إمهاله فيضطر إلى بيع موجوداته أو الضمانات المقدمة، وفي كثير من الأحيان، بثمن أقل من قيمتها الحقيقية ليسدد ما عليه. وقد عالج القرآن الكريم هذه الناحية وكررها في ثلاث سور منه حيث قال تعالى: «ولا تبخسوا الناس أشياءهم» صدق الله العظيم. وهذان النوعان من المخاطر: العسر الفني والعسر الحقيقي مردهما عدم حدوث تحول الموجودات إلى نقد جاهز في الزمن المتوقع وبالكميات المتوقعة، ومن مخاطر تمويل الموجودات عدم حدوث التحويل إلى نقد بالكميات المتوقعة مثل كساد البضاعة، وظهور بعض الديون المعدومة ... إلخ أو الاضطرار إلى بيع بعض الموجودات بأقل من قيمتها الحقيقية.

والآن: كيف يستطيع المصرف التحوط لمثل هذه المخاطر خاصة إذا كانت هذه الموجودات في حيازته؟

لا يتم ذلك إلا بدراسة شاملة لتاريخ معاملات المقترض وللظروف الاقتصادية السائدة وللتوقعات عن المستقبل فيما يتعلق بتلك الظروف ومدى تأثير عمل المقترض بها. وفي جميع الأوضاع، فإن ظروف الاستقرار الاقتصادي والازدهار الاقتصادي الحالي وأو المتوقع أمور مشجعة على الإقراض لأن احتمال تعثر تحويل الموجودات في ظلها إلى نقد يكون ضعيفاً على الأغلب.

لهذه الأسباب مجتمعة، يحجم البنك في كثير من الأحيان عن قبول مثل هذه الموجودات ضمانات وحيدة للقروض طويلة الأجل والكبيرة الحجم. والكلام نفسه ينطبق على الأصول المالية (أسهم وسندات) إذا تم تقديمها ضمانات وبدرجات متفاوتة حيث إن سيولة هذه الأصول المالية أكبر من الأصول الثابتة لأن بيعها يكون أسهل في كثير من الأحيان. أما السندات فمرغوب فيها أكثر من الأسهم نظراً لثبات الفائدة في كثير من الحالات.

كما أن الأصول المالية (الأسهم والسندات):

1- ذات مردود على شكل أرباح موزعة كما هو الحال في الأسهم أو على شكل فوائد كما هو الحال في السندات. وقد يتم الاتفاق بين المصرف والمقترض على أن يحصل المصرف على هذه الأرباح والفوائد باعتبارها جزءاً من السداد وكذلك إذا تم استدعاء السندات لتصفيتها سواء في موعد استحقاقها أو قبل ذلك وأن تكون المبالغ المتحصلة جزءاً من السداد.

ب- كما أنها لا استهلاك لها فلا تنقص قيمتها الاسمية بمرور الزمن.

من هذا، نرى أن مخاطر تحويل الموجودات إلى حيازة المصرف متنوعة باختلاف الأصل المنقولة حيازته ولكنها تجتمع معاً عند نقاط محددة هي: صعوبة تحويل الأصل إلى نقد جاهز عند الحاجة إلى ذلك (عند استحقاق القرض) إذا لزم الأمر وبما يتضمنه ذلك من تكاليف وإجراءات قانونية خاصة إذا كان الأصل موجودات ثابتة أو عقارا، وأن أسهل الموجودات من حيث الاحتفاظ بها وأقلها خطراً عند تحويلها إلى حيازة المصرف هي الأوراق المالية، وتأتي بعدها البضاعة إذا اتصفت بصفات معينة ورد ذكرها في أكثر من موقع في هذا الكتاب.



تدريب (4)

إذا علمت أن

$$\frac{\text{صافي الربح}}{\text{العائد على الاستثمار}} = \text{مجموع الأموال المستثمرة}$$

وأنه كان في عام 2000 = 20%

وفي عام 2006 = 25%

المطلوب:

أ- كم عدد الحالات التي تؤدي إلى هذا الارتفاع وما هذه الحالات؟

ب- نفرض أن العائد على الاستثمار عام 2006 كان 15%، كم عدد الحالات التي تؤدي إلى هذا الانخفاض، وما هذه الحالات؟

ج- افرض أن العائد على الاستثمار عام 2006 بقي كما كان عليه عام 2005؛ أي لم يحدث أي تغيير عليه، كم عدد الحالات التي تؤدي إلى هذه النتيجة؟ وما هذه الحالات؟